محليات

الحياة تعود للقضاء في حلب وعدد المراجعين ٣٠ ألفاً يومياً

هلال لـ«الوطن»: ضبط مئات حالات تزوير للعقارات وإرجاع معظمها لأصحابها

| محمد منار حميجو

كشف المحامي العام الأول بحلب إبراهيم هلال أن عدلية حلب شهدت خلال الأشهر الثلاثة الماضية عدداً كبيراً من المراجعين ليتراوح عددهم بين ٢٥ ألفاً إلى ٣٠ ألف مراجع يومياً وهذا يدل على أن القضاء في حلب عاد للحياة مجدداً رغم أن المؤسسة القضائية لم تتوقف طوال فترة الأزمة لافتاً إلى أن مبنى القصر العدلي الجديد ساعد كثيراً في تسهيل أمور المراجعين.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد هلال أنه تم تفعيل محاكم الريف بشكل كامل بحيث إن المواطن من ريف حلب يمكنه مراجعة المحكمة المختصة بمنطقته معتبراً أن هذه الخطوة تساهم كثيراً في العمل على تسريع البت بالدعاوى رغم أن هناك الكثير من الملفات في محاكم الريف أتلفتها العصابات المسلحة.

وقال هلال: إن القضاء في حلب قوي جداً والدليل على ذلك ضبطنا خلال الأشهر الثلاثة الماضية المئات من عمليات تزوير العقارات واستطاع القضاء أن يعيد الكثير من العقارات إلى أصحابها كما أنه استطاع البت بالكثير من الدعاوى خلال فترات قصيرة.

وأضاف هلال: رغم بعد القصر العدلي عن المسلحين ٣ كم إلا أن القضاة يعملون بثقة عالية مشيراً إلى أن عدد القضاة في المحافظة بلغ ٢٧٠ قاضياً لم ينشق منهم سوى ٢ بالمئة فقط ولذلك فإن هيكل القضاء في حلب لم يتأثر رغم استهدافه من العصابات المسلحة كاشفاً أنه تم نقل آلاف الملفات إلى القصر العدلي الجديد ولم يتلف منها إلا القليل.

وبيّن هلال أن عدد غرف عدلية حلب ١٥٠ غرفة وهي بحاجة إلى ما يقارب ٤٠٠ غرفة إلا أن العدد الحالي يقوم بالغرض عبر تعاون القضاة كاشفاً أنه تم تفعيل محاكم الجنايات وذلك أن المحاكمة في المحكمة أصبحت علنية بعد تعطلها لفترة طويلة.

> تفعيل محاكم الريف والجنايات في المحافظة و٢٧٠ قاضياً لم ينشق منهم إلا ٢٪

وأشار هلال إلى أن قضاة حلب تحملوا المسؤولية للحفاظ على الهيكل القضائي إضافة إلى تعاون وزير العدل السريع لتلبية جميع الطلبات التي تحتاجها العدلية من دون تأخير، وأن تأمين المبنى الجديد كان بفضل وزير العدل الذي عمل طوال الفترة الماضية على تحقيق هذه الغاية، مؤكداً أن موقف القضاة واضح وأنهم يمارسون عملهم تحقيقاً لمصلحة الناس رغم الضغوط الكبيرة من العصابات المسلحة على أسرهم، ولاسيما أن ما فعلته جبهة النصرة في محافظة إدلب بإعدام عدد من القضاة وما فعلته داعش في تدمر بإعدام قاضية لأنها رفضت العمل معهم يدل على مدى وعي الطبقة القضائية ومدى استهدافها من العصابات المسلحة.

وأضاف هلال: إن العصابات المسلحة أول ما استهدفت في سورية المجمعات القضائية لأنهم يدركون أن المجتمع الآمن والمستقر يكون فيه القضاء قوياً، كما أن العديد من أفراد العصابات المسلحة السوريين ملاحقون من القضاء السوري وهناك إذاعات بحث بحقهم.

وفيما يتعلق بالوضع الإنساني في حلب قال هلال: إن المواطن الحلبي يتحمل الكثير من أعباء المعيشة، فالفقير من سكان حلب يدفع ما يقارب ٧ آلاف شهرياً فاتورة كهرباء للقطاع الخاص، موضحاً أن هناك أشخاصاً يتاجرون بالكهرباء من خلال توزيع أمبيرات للبيوت على حين هناك حلبيون يدفعون شهرياً ما يقارب ٢٠ ألف ل.س فاتورة كهرباء.

تسهيل إجراءات زيارات الحجيج إلى الأماكن المقدسة في سورية

| الوطن

بحث رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي أمس مع السيد سعيد أوحدي رئيس منظمة الحج والزيارة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية والوفد المرافق، واقع ومستقبل العلاقات الدينية والمجتمعية والسياحية الراسخة والمتنامية بين البلدين والشعبين الصديقين وآليات تفعيلها وتطويرها والارتقاء بها إلى مستوى العلاقات السياسية التي أرسى أسسها القائد المؤسس حافظ الأسد والإمام الخميني والتي تنامت في ظل قيادة الرئيسين بشار الأسد وحسن روحاني برعاية الإمام علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية.

وتناول الحديث التعاون الثنائي في مجال تسهيل إجراءات زيارات الحجيج الإيراني إلى الأماكن المقدسة في سورية / في مقامي السيدة زينب والسيدة رقية / وتبادل البعثات الدينية والسياحية واطلع الدكتور الحلقي على نتائج المباحثات التي أجراها السيد أوحدي بدمشق والتي تصب في إطار تعزيز وتنمية العلاقات الثنائية

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي أن الزوار الإيرانيين إلى سورية يحظون بكل رعاية واهتمام ومحبة الشعب السوري وهم في بلدهم الثاني سورية التي تفتح قلبها لكل الأوفياء والمخلصين والشرفاء وخاصة الشعب الإيراني الصديق الوفي.

وأشار الحلقي إلى قيم المحبة والتعاون والتآخي والتسامح الذي يتميز بها الدين الإسلامي ودور الفكر الديني الإسلامي الحقيقي والمعتدل في زيادة أواصر التعاون والتكامل بين الأديان السماوية وخاصة أن سورية كانت ومازالت منبت الحضارات والديانات السماوية وتمثل دليلاً حقيقياً على العيش المشترك بين أبناء الديانات السماوية والتي تمثلت بإقامة أقدم حضارات العالم في سورية لافتاً إلى ضرورة مساهمة الدول الإسلامية في نشر الفكر الديني الإسلامي المعتدل والانفتاح على الديانات السماوية كافة وتحصين المجتمعات الإسلامية ضد الغزو الفكري الثقافي الهدام الذي يعد آفة حقيقية تهدد أمن واستقرار ليس المجتمعات الإسلامية فحسب بل العالم أجمع.

وخلال الاجتماع قدم الحلقي عرضا لما يعانيه الشعب السوري من ويلات الحرب الاقتصادية المدمرة لقدرات الشعب السوري والحصار الاقتصادي الجائر والصمود الأسطوري للشعب والجيش العربي السوري في مواجهة العصابات الإرهابية المجرمة مثمناً ما يقدمه الشعب الإيراني للشعب السوري في التخفيف من معاناته وتعزيز مقومات صموده ومعبراً عن ثقته بأن النصر سوف يكون حليف الشعب السوري

من جهته عبر سعيد أوحدي عن اعتزازه بمستوى العلاقات التي تربط بين البلدين والشعبين في كل المجالات مؤكداً أن الشعب السوري العظيم يصنع يومياً الانتصار تلو الآخر على الإرهاب والفكر التكفيري المجرم الذي يهدد أمن واستقرار المنطقة.

العباس: البنزين متوافر والازدحام حالة مفتعلة

أكد وزير النفط والثروة المعدنية المهندس سليمان العباس «توافر مادة البنزين بكميات كافية» وأن حالات الازدحام المحدودة في عدد من محطات الوقود بمدينة دمشق «مفتعلة» وسببها قلق المواطنين غير المسوغ من فقدان المادة وإقبالهم على شرائها لتزويد مولدات الكهرباء الخاصة بهم أثناء موجة الحر الأخيرة.

وأشار الوزير العباس في تصريح لسانا إلى أنه تمت زيادة الكميات المخصصة من مادة البنزين في دمشق بنحو ١٥ بالمئة من الكميات المعتادة وهو ما يفسر عدم فقدان المادة من أغلب محطات الوقود العاملة بالمحافظة مشيراً إلى أن أكثر من ٣٠ بالمئة من أصحاب السيارات ينتظرون عند محطات الوقود لتعبئة سياراتهم بنحو ١٠ إلى ١٥ ليتراً فقط وهو ما يسبب الازدحام والإرباك الذي تشهده تلك المحطات.

وأوضح وزير النفط والثروة المعدنية أنه تم افتتاح محطتي وقود جديدتين في منطقتي الجلاء وكفرسوسة بدمشق ويجري العمل حالياً لافتتاح محطة أخرى في المنطقة الصناعية الأمر الذي سيسهم في الحد من حالات الازدحام مستقبلاً، داعياً المواطنين للإبلاغ عن أي حالة غش في محطات الوقود سواء بالكمية أو السعر والتعاون مع الحكومة لضبط المتلاعبين بالمادة وإحالتهم إلى القضاء لينالوا جزاءهم العادل.

... ودراسة.. لطلاب الجامعات الخاصة دورة استثنائية

| فادي بك الشريف

كشف مجلس التعليم العالي عن مشروع لإقرار منح دورة إضافية واستثنائية وترفع لطلاب الجامعات الخاصة السورية تم مناقشته أمس خلال جلسة المجلس، كما تم بحث مشروع إقرار التعليمات التنفيذية للامتحان الوطني الموحد في كليات الحقوق وتحديد عدد الطلاب المستجدين المقترح قبولهم في الجامعات الحكومية السورية للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦.

وثمن مجلس التعليم العالي مكرمة السيد الرئيس بشار الأسد بإصداره المرسوم رقم ٢٠٣ حول الدورة الإضافية والترفع الإداري والذي يشكل حافزاً للطلاب لبذل جهود مضاعفة لبناء مستقبلهم ومتابعة تحصيلهم العلمي الذي تأثر بسبب الظروف الصعبة الناتجة عن الأزمة الراهنة، مؤكداً أن مسيرة التعليم العالي بسورية تسير بخطا مدروسة ولن تتوقف مهما اعترضها من صعوبات وتحديات.

واستعرض المجلس في جلسته الموسعة التي عقدها برئاسة الدكتور محمد عامر المارديني وزير التعليم العالي إستراتيجية وخطة التعليم العالي في إقرار السنة التحضيرية في الكليات الطبية ووضع آليات تنفيذ توصيات ورشة العمل التعريفية للامتحانات الوطنية الموحدة.

وأكد الدكتور المارديني حرص الوزارة على إنجاز السنة التحضيرية بالشكل الأنسب وبما يحقق أهداف اعتمادها مؤكداً جهوزية الوزارة ومؤسساتها واستعدادها لمواجهة أي صعوبات إن وجدت خلال تطبيقها حيث تواكب الوزارة التطورات في الجامعات من خلال تقارير تقدم إليها أسبوعياً.

وتم عرض مذكرة حول السنة التحضيرية للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ في الكليات الطبية (الطب البشري – طب الأسنان– الصيدلة) والأعمال المنجزة من حيث تحديد عدد الطلاب المقترح قبولهم وفق الطاقة الاستيعابية لهذه الكليات في جميع الجامعات الحكومية وتوزيعهم وفق مصدر الثانوية، واعتماد النظام الفصلي، وخضوع الطلاب إلى الامتحانات العملية للمقررات التي تتطلب ذلك محددة بـ«ناجح أو راسب» وتدخل في معدل الطالب عند التخرج فقط، إضافة إلى عرض مقررات السنة التحضيرية، واستعراض الخطة الإعلامية ممثلة بتوزيع بروشورات على طلاب المدارس وإرسال رسائل SMS عبر الهاتف المحمول وعقد لقاءات في وسائل الإعلان المختلفة.

واستمع المجلس إلى نتائج ورشة العمل التي أقيمت للتعريف بالامتحانات الوطنية الموحدة في الكليات الطبية وكليات الهندسة «المعلوماتية والمدنية والمعمارية» وكليات الحقوق والاقتصاد والعلوم الإدارية والتي تم اعتمادها شرطاً للتخرج والقبول في الدراسات العليا في بعض الكليات في الجامعات الحكومية والخاصة السورية وغير السورية.

وقدم المجلس عرضاً لتوصيات مؤتمر دور المؤسسات العلمية والبحثية في إعادة الإعمار الذي أقيم من ٢٤–٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٤ في جامعة دمشق بالتعاون مع الهيئة العليا للبحث العلمي والطلب من الجامعات والمؤسسات البحثية توظيف جميع الإمكانات من الخبرات الأكاديمية والبنية التحتية المتوافرة لديها لاستثمارها في عملية الإعمار والبناء في سورية.

دمج ذوي الاحتياجات الخاصة تربوياً

| الوطن

خلال افتتاحه ورشة العمل حول دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الاستجابة الإنسانية أكد الدكتور هزوان الوز وزير التربية أن هذه الورشة تأتي ثمره للتعاون والتنسيق المستمر بين وزارة التربية ومكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية /بيروت/ ؛ من خلال إعداد فريق من المهتمين بموضوعات مراعاة القضايا المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة في البرامج والمشروعات الخاصة بالاستجابة للأزمة السورية.

وأوضح وزير التربية أن مهمة دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سورية ملقاة على عاتق وزارتي التربية والشؤون الاجتماعية، حيث تقوم وزارة التربية بدمج ذوي الإعاقات البسيطة أو ممن لديهم صعوبات بالتعلم، في حين تتصدى وزارة الشؤون الاجتماعية لدمج باقي الإعاقات، لافتاً إلى أهمية الدمج في العملية التربوية لضمان حصول ذوي الاحتياجات الخاصة على فرص متكافئة في التعليم، وعلى خدمات تربوية وإنسانية تتناسب مع قدراتهم واحتياجاتهم، مؤكداً وجوب مشاركتهم الفاعلة مع أقرانهم في جميع الأنشطة المدرسية وإعدادهم للحياة العامة، وحقهم بالعمل وحرية التنقل والتمتع بالحياة، من أجل تغيير نظرة المجتمع نحو هذه الفئة من نظرة سلبية مرفقة بالشفقة إلى نظرة إيجابية مؤمنة بقدراتهم؛ الأمر الذي يعزز دمجهم في المجتمع والمساهمة في بنائه؛ ولاسيما أنه يتم السعي عالمياً للوصول إلى عالم دامج في كل مجالات الحياة من دون استثناء الأمر الذي يتطلب الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة في ظل الأزمة الراهنة التي هي السبب في العديد من الإعاقات.

وأوضح وزير التربية أن قضية الدمج تشكل مرتكزاً علمياً ومهماً في بناء الإستراتيجيات الوطنية التخصصية من خلال التعاون بين المنظمات والمؤسسات أثناء الأزمة لتقديم الإغاثة والإسعاف... والإيواء والمساعدات الطبية والغذائية والخدمات الضرورية وضمان وصولها لذوي الاحتياجات الخاصة كغيرهم.... ولاحقاً تأمين الدعم النفسي والتعليم والتربية واستمراريتها، وضرورة وضع الخطط المشتركة والتشبيك بين الجهات المعنية للوصول إلى تقديم الخدمات المطلوبة على النحو الأمثل وتجاوز آثار الأزمة.

وأعرب وزير التربية عن أمله في تحقيق الورشة الحالية الغاية المرجوة منها من خلال الوصول إلى شرح للمفاهيم المتعلقة بالاحتياجات الخاصة، وتعريف الدمج وآلياته في ظل الأزمة والنماذج المختلفة المتعلقة به، وتعزيز المواقف الإيجابية من عملية الدمج، ومعرفة وسائل وأدوات الدمج المتوجب إدراجها في البرامج والمشروعات المتعلقة بالاستجابة للأزمة وأكد الدكتور نضال حسن أمين اللجنة الوطنية لليونسكو الحرص على التعاون مع ممثلي الجهات المعنية في تنفيذ أعمال الورشة الحالية من أجل الحصول على معارف وخبرات تغني تجاربهم وتطور مهاراتهم الوظيفية وتمكنهم من نقلها بالأساليب والطرائق المناسبة والأكثر جدوى إلى الميدان.

مصرفيون لـ«الوطن»:

انخفاض قيمة القروض مقومة بالدولار يشجع على التسديد لمن دخله بغير الليرة

| محمد راكان مصطفى

أثّر انخفاض قيمة الليرة السورية على المصارف العالمية في سورية بشكل سلبي جداً، وخاصة انخفاض قيمة القروض المقدمة على مدى السنوات الماضية، والتي لم تعد بلغة السوق اليوم تعادل أكثر من ٢٠ بالمئة مما كانت عليه قبل الأزمة، وهذا بالعرف المالي يعتبر خسارة للمصارف.

وإذا تم النظر إلى القروض المتعثرة بمنظور سعر الصرف، كما يبين أحد المسؤولين المصرفيين لـ«الوطن» فإن المصرف يعتبر هو الخاسر الأكبر وفق هذا المنظور. وعلى سبيل المثال قرض قبل الأزمة بقيمة مليار ليرة سورية كان حينها يساوي نحو ٢٠ مليون دولار، على حين أن هذه القرض ووفقاً لسعر الصرف الحالي أصبح يساوي نحو ٣,٣ ملايين دولار بخسارة تصل إلى أكثر من ١٦,٧ مليون دولار بنسبة خسارة تصل إلى أكثر من ٨٣,٥ بالمئة.

من جانبه يرى المصرفي والأكاديمي دريد درغام أن هذا الانخفاض نظرياً يعتبر مشجعاً للمقترضين المتعثرين من أجل تسديد قروضهم، إلا أن الموضوع شائك ويجب النظر إلى تأثير سعر الصرف ليس فقط للمقترضين وإنما يجب أن يدرس أثره أيضاً على البنوك والمستهلكين والحكومة أيضاً من حيث التخطيط الإستراتيجي. مبيناً في تصريح لـ«الوطن» أنه يمكن للوهلة الأولى اعتبار انخفاض قيمة القروض مقومة عاملاً مشجعاً للمقترضين كي يسددوا بشكل أسرع، ولكن يجب الانتباه إلى أن هذا صحيح في حال كان المقترض دخله دولاري، أما إذا كان دخل المقترض وعمله بالليرة السورية، فمن غير الطبيعي اعتبار أن هذه النظرية تعود بالفائدة عليه وخاصة أن عمله بالليرة السورية ويمكن اعتبار رفع سعر الصرف كان وبالاً عليه وأدى إلى زيادة في ارتفاع التكاليف وبالتالي سبب له إشكالية بتشكيله أعباء إضافية عليه.

> مؤسسات صرافة تهرب الدولار والليرة إلى الخارج

وعن ضبط سعر الصرف بيّن المصرفي عامر شهدا أنه عند حدوث أزمة في أي دولة ويقف رئيس الوزراء ليعلن عن حالة الحرب ويتخذ جملة قرارات يأتي ضمنها أن يتم تجميد فاعلية شركات الصرافة، وأن يتم توكيل عملها إلى البنوك، على حين أن المركزي ورغم حالة الحرب التي يمر بها القطر أبقى على عمل مؤسسات ومكاتب الصرافة، بل أصبح يطرح عن طريق هذه المؤسسات دولار التدخل، فأصبحت بعض مؤسسات الصرافة تهرب الدولار إلى الخارج وتهرب معه الليرة السورية أيضاً ما أدى إلى خلق سوق مضاربة انعكست سلباً على سعر الصرف.

ورأى شهدا أنه لو تمت إقامة قاعة تداول لدى المركزي يتم التدخل من خلالها بشكل يومي عن طريق المركزي من خلال المصارف ما كان وضع الصرف ليصل إلى ما وصل إليه.

الخطيب لـ«الوطن»: منافذ البيع تفي بالغرض ولا حاجة للتوسع حالياً

المواطنون اشتروا بـ٢,١ مليار ليرة من استهلاكية ريف دمشق في ٦ أشهر

| عبد الهادي شباط

كشف التقرير نصف السنوي الصادر عن فرع استهلاكية ريف دمشق أن إجمالي المبيعات خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي بلغت ٢,١ مليار ليرة منها ١,٢ إجمالي مبيعات المواد المقننة والمدعومة من الدولة (السكر– الرز) ونحو ٩١٨ مليون ليرة مبيعات للمواد غير المقننة ونحو ١٩ مليون ليرة مبيعات جهات القطاع العام.

كما أوضح التقرير أن قيمة المشتريات بلغت للفترة نفسها ٤٦٣ مليون ليرة وأن القيمة البيعية للمخزون الموقوف في نهاية النصف الأول لهذا العام تقدر بـ٢,٨ مليار ليرة على حين سجلت قيمة الإيرادات العارضة نحو ٦,٨ ملايين ليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير فرع استهلاكية الريف علي الخطيب أنه يتم العمل حالياً على إعادة تأهيل وترميم منفذ البيع الخاص في منطقة النبل بعد أن تضرر جراء استهدافه بقذيفة هاون وأن كلفة التأهيل وإعادته للعمل تقدر بنحو ٢,٧ مليون ليرة.

وعن خطة التوسع في إحداث منافذ البيع التابعة للاستهلاكية أكد الخطيب أن المنافذ القائمة تفي بالغرض المطلوب منها وأنها قادرة على إيصال الخدمات الاستهلاكية المقدمة لكل المناطق والشرائح السكانية في محافظة ريف دمشق وأن لا حاجة حالياً للتوسع بذلك.

وعن سؤالنا عن بعض المناطق التي شهدت ازدحاماً وكثافة سكانية عالية مؤخراً في ريف دمشق جراء قدوم المهجرين إليها من المناطق غير الآمنة مثل منطقة جرمانا وصحنايا وغيرها بيّن أن معظم هذه المناطق تم زيادة حجم المواد والسلع المخصصة لها وأنه على سبيل المثال في منطقة جرمانا هناك ثلاثة مجمعات ومنافذ بيع خاصة تتبع للاستهلاكية وهي تقدم الخدمات للمواطنين بشكل كاف وجيد.

أهم مخالفات اللاذقية الأسعار والاتجار بالدقيق وغش المعسل

| اللاذقية – عبير سمير محمود

كشف رئيس دائرة حماية المستهلك بمديرية التجارة الداخلية في اللاذقية تمام ميكائيل في تصريح خاص لـ«الوطن» أن العمل جار وفق قانون حماية المستهلك الجديد الصادر مؤخراً عن وزارة التجارة الداخلية والذي يعدّ مختلفاً عن القانون السابق بأن عقوباته رادعة والقيمة المادية «الغرامة» صارت أكبر، مبيناً: حسب المادة ٢٣ من القانون الحالي فيما يخص الإعلان عن الأسعار وعدم حيازة فواتير أو من علّق بيع سلعة على أخرى وأعلن عن سلعة أو مادة أساسية بربح أعلى من المحدد، أو من أعلن بدل الخدمات بسعر زائد إضافة لمادة جديدة وهي بخصوص من لم يذكر رقم السجل سواء (تجاري– صناعي– حرفي– سياحي) أو الترخيص الصحي أو اسم المنتج أو عنوانه على بطاقة البيان يتم تنظيم بحقه ضبطاً تموينياً بعقوبة غرامة مالية ٢٥ ألف ليرة سورية على المخالف دفعها ضمن مدة ٥ أيام في حال تخلّف عن الدفع يتم إغلاق محله لمدة ١٠ أيام مع بقاء الغرامة سارية المفعول ويلغى قرار الإغلاق إذا دفع الغرامة، أما في حال تمنّعه عن تسديدها تغلق لمدة ١٠ أيام وتحال المخالفة إلى مديرية المالية لتحصيلها وفق قانون جباية الأموال العامة وهذا يعدّ إجراء سريعاً ومباشراً للضبط.

كما أشار ميكائيل إلى تنظيم المديرية ٤٣٥ ضبطاً تموينياً خلال تموز الماضي توزعت كالتالي: ٥٤ ضبطاً وفق القانون (٢٢) ٦٧ ضبطاً وفق القانون رقم (٤٧) ٣١٤ ضبطاً حسب القانون رقم (٢)، وأهم هذه الضبوط: ١٧٩ ضبطاً لعدم الإعلان عن الأسعار– ٣٠ ضبطاً لعدم إعلان عن أجور بدل خدمات «سرافيس– مطاعم»– ١٠٥ضبوط لعدم حيازة وإعطاء فواتير– ٢٣ ضبطاً للبيع بسعر زائد– ٢٨ ضبطاً مخالفات متفرقة كعدم التقيد بمواعيد العمل وعدم مسك سجل– ٢٨ ضبطاً للاتجار بالخبز والدقيق التمويني– ٨ ضبوط للاتجار بالمحروقات– ٥ ضبوط لبيع مواد منتهية الصلاحية– في حين وصل عدد الضبوط المتعلقة ببيع اللحوم لـ٢٩ ضبطاً خلال نفس المدة، كما ذكر رئيس دائرة حماية المستهلك عن سحب ٢٠٧ عينات خلال الشهر السابع منها: ١٦٣ مطابقة للمواصفات– ١٦ مخالفة– ٩ جسيمة– لتبقى ٢٨ عينة قيد التحليل، بالمقابل وصل عدد الإغلاقات لـ١٦ محلاً منها محطتا وقود، كما تمت مخالفة ٩ أشخاص منهم حالات للاتجار بالبنزين وغش بالمعسّل وتمت إحالتهم موجوداً للقضاء المختص.